

ليس من هناك إنسان معاق وآخر سليم. كلنا بالواقع معاقون وسبحانه القدير ابدًا. هناك طاقات مشحونة بإصابات مختلفة، وضيئة هي سلبية الصلة بين الإصابة الجسدية والإنتاجية الحقيقية للمصاب.

لذا فإن الخدمة الضرورية الأولى بصدد موضوع اليوم هي في تغيير النظرة للمصاب، في اعتباره طاقة لا عاقة، وقوة إنتاجية لا حشرة مستنزفة. وللتغيير هذا نتيجة منطقية في اعتبار المصاب مجالاً خصباً للتثمين (Investment) بغية تفجير طاقاته العديدة المتعدّدة، لا عالة على هامة الدولة وجيوب المكلفين.

الأخذ بهذه الحقيقة يحتم مساواة المصاب بالسليم في المجالات المُعطاة للأخير في حقوا التعليم المهني والتقني. وذلك تبعاً ليس فقط للاعتبارات الإنسانية فحسب. بل خدمة للمصالح المالية-الاقتصادية للمحيط، أكان الاقتصاد متقدماً متطوراً ام متخلفاً نامياً كما في لبنان. لا يستطيع المصاب بدء الحوار مع السوق الحرة للعمل (Open Labour Market) إلاّ بحصوله على التأهيل المهني المناسب، ان في المدارس التابعة لمديرية التعليم المهني والتقني، أو عندما تتطور هذه برعاية المديرية ووفقاً لبرامجها، وهذا ما تدعو إليه الحاجة الملحة. المدارس القائمة بأكثرية على مساندة ومساهمة الدولة وافقة بأغلبيتها الساحقة عند مرحلة التعليم الابتدائي المختص، المهم ولكن غير الكافي إطلاقاً إذا لم يتبعه التعليم المهني المتطور. والتأهيل المهني المناسب للمصابين يفترض، كما للأصحاء، ان يكون متجاوباً ومستلهمًا من المتطلبات الحاضرة واللاحقة لسوق العمل عندنا، مبتعداً عن الحرف والمهن التقليدية الميتة ومتجنباً المجالات التي لا تؤمن عملاً للمؤهلين لها.

قلت ان هذا ضروري لبدء الحوار فقط. فسوق العمل عندنا تعاني تخمة في اليد العاملة الغير المتمرسه ونقصاً شديداً في تلك المؤهلة فنياً ومهنيًا. فبالتأهيل المناسب فقط يستطيع المصاب المؤهل دخول السوق هذه. ولكن حتى مع عدته المهنية وحاجة السوق إليه سيجد حواجز منيعة ومواقف سلبية، نتيجة فيض العرض على الطلب لليد العاملة البخسة. الصعوبات والحواجز التي تفرضها طبيعة تكوين هذه السوق تحمّلنا على التفكير بمجالات أسهل وأكثر منالاً في صدد تشغيل المصابين.

هناك نظام "الكوتا". أرفضه بكل قوة وحجة. فرض المصاب بقوة القانون، لا بالطاقة المؤهلة والقُدوة والبرهان، له اثر سلبي على كرامة العامل ومصصلحة رب العمل والرأي العام، خاصة في اقتصادنا الحر. أوضاعنا تختلف جذرياً عن تجهيزات بعض الدول الأوروبية المتطورة التي اضطرت، لظروف استثنائية، إدخال نظام الكوتا هذا. نقله، دون ان يكون لنا الأسس الضرورية لتحقيقه، هو مجرد مسخ، كالمحاولات الفاشلة التي قامت بها بعض البلدان النامية في هذا المضمار.

يبقى العمل الحمي. ليس باستطاعتنا تحقيقه بحسب المفهوم الغربي له. من حيث المبدأ أولاً، لا توجد إصابات تُذكر، باستثناء الحالات القصوى في التأخير العقلي والعاقة الجسدية الشديدة، والحلل العصبي، تحول دون ملائمة المصاب مع عمل مناسب يستطيع تأديته بإنتاجية سليمة. والمشغل الحمي في الغرب، المضمونة معاشاته، والمدفوعة خسارته، هو بدعة اجتماعية-مالية في العالم المتقدم المرهف. ثم هناك العائق المالي. على افتراض وجود المشغل الحمي الكلاسيكي في واقعنا، من سيتحمّل عجزه الحاصل. حتى لو تأمنت إمكانات الدولة لهذا الغرض، لا أجد الحكمة أو المصلحة في إنفاقها تغطية لعجز مستمر، بدلاً من تثميرها في تفجير الطاقات وبنائها، كما سأحاول إظهاره.

بالنسبة لما ذكرته عن وضعية سوق العمل عندنا، وهي ما عليه في أغلبية البلدان النامية، أرى ان تشغيل المصابين لا يمكن تحقيقه إلا في إطار العمل المحمي ولكن المتطور، الذي يستطيع الاكتفاء المالي الذاتي، أو يصل لتحقيق الربح، في حال تماشى مع الشروط الخمسة التالية:

١. اعتبار ما عند المصاب من طاقات لتثميرها، لا ما عنده من عاقات للاستعطاء عليها،
٢. تطبيق المفاهيم العملية ذاتها في المشغل المحمي، السائدة في أية مؤسسة إنتاجية أخرى،
٣. تنويع الإصابات في المشغل الواحد، وبالتالي الكفاءات العاملة بحيث تتناسب مع تنوع مراحل الإنتاج المحدد بغية الوصول إلى الإنتاجية الطبيعية، لا بل تعديها والتفوق في هذا المضمار في تحقيق الربح،
٤. تطبيق السياسة العمالية السائدة في البلد من حيث الصرامة والجدية واتباع قوانين العمل والتشديد على مبدأ الكفاءة. فشعور المصاب انه يعامل كطاقة منتجة قادرة له اثر ايجابي كبير على مدى إنتاجيته وفاعليتها.
٥. يجب اختيار تلك الأعمال التي لإنتاجها طلب فعلي في الداخل أو الخارج، فتجد السلع سوقاً طبيعية لها، تكبر بقدر ما تتفوق هي في التقنية والكفاءة والكلفة المنخفضة.

أظن بكل وضوح ووفقاً لتجربة حاصلة ان المشغل المحمي المتطور والمتّم للشروط أعلاه يستطيع، ليس فقط تغطية مصاريفه وعدم الاتكال على الدولة والأفراد، بل، على العكس، تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الربح، ومن ثمّ مساعدة الدولة بما يدفعه من الضرائب المتوجّبة عليه. بل وأكثر. يستطيع المشغل المتطور، بربحه الحاصل، فتح آفاق جديدة لمصابين آخرين في التطبيب والتعليم والتوجيه والتشغيل. ففي ذلك أجمل أمثلة في التعاطف والإخاء الإنسانيين، وأبلغ درس في كيفية تثمير الأموال الخاصة والعامّة بتفجير الطاقات بها بدلاً من صرفها بهدر وتحقير على عاقات مستنزفة في سوق دعاة الإحسان والكرامة المبتورة.

المشاغل المحمية المتطورة هذه، من ينشئها، ومن أين الأموال الأساسية لإيجادها، ومن ثم، من يديرها؟ لا أظن ان الدولة تستطيع ان تتدخل بنجاح في تفاصيل المشاغل المحمية دون ان تتعرّض بسلبية إلى الشروط الخمسة المذكورة والضرورية لترسيخ العمل مالياً وبناء المصاب كفاءة وكرامة.

على ان باستطاعة الدولة تسليف الرساميل لإنشاء هذه المشاغل المنشودة من قبل المبادرة الفردية المسؤولة والقادرة، فسترجع الدولة السلفات المقدمة، مع الفوائد المتوجبة، من الأرباح المحقّقة في هذه المشاغل. على سبيل المثال أيضاً ببلغ ستة ملايين ليرة لبنانية كرأس مال مخصّص، تستطيع الدولة، بواسطة بنك التسليف الصناعي، إيجاد أربعين مشغلاً على غرار دائرة الأشغال الجلدية في مؤسسة "الكفاءات"، يعمل ويربح من ضمنها ثلاثة آلاف مواطن مصاب جسدياً، فيزيدون الدخل الوطني بنيف وخمسين مليون ليرة لبنانية بالسنة، وتسترجع الدولة المبالغ المسلّفة من أرباح المشاغل هذه لتستعملها في إيجاد مشاغل جديدة، وهكذا دواليك.

اسمحوا لي ان استرسل في الأرقام. في لبنان ٧٥٠٠٠ مصاب. لنفترض ان ثلثهم بسنّ الشيخوخة والثلث الثاني بسنّ الإنتاج والثلث الأخير براعم تبحث عن التعليم والتوجيه. فقط ١١٧٠ من هذه الأ.٢٥٠٠٠ برعمة تحصل على إسعاف ما. ولنفترض ان ثلث مجموع البراعم هذه هي من أوضاع مالية ميسورة، يبقى حوالي ١٥٠٠٠ من هؤلاء، بعمر الزهور وبراءة ابتسامه الله، نفايات في سلّات المهملات لمجتمع يلهو بالقشور، فيه جميعات لدفن الموتى أكثر من عدد الأفراد العاملين في حقل التأهيل.

ستون مصابًا استطاعوا، بإنتاجيتهم المتفوّقة في “الكفاءات”، تأمين التطبيب السنوي لـ ١٥٠٠ مصابًا فقيرًا والمساهمة في تعليم ثلاثين تلميذًا مصابًا جسديًا. بالمقارنة نفسها والمنطق ذاته، نستطيع تثير الطاقات في الـ ٢٥٠٠٠ مصاب في لبنان والذين هم بسنّ الإنتاج (وهم يمثّلون ٢٠٠٠٠٠٠ ساعة إنتاج باليوم الواحد)، واستعمال الربح الحاصل، كما في “الكفاءات”، لتأمين الـ ١٥٠٠٠ مصاب آخر الذين يبحثون عن العلم والمجال، فلا يجدون اليوم سوى الطريق المسدود. العملية تحصل ليس بالاستعطاء المألوف من الدولة أو الأفراد، بل بالعطاء المتفوق والشموخ من عنفوان العز ورجولة الكرامة. على ان تحقيق ما أوردته رهن بتطوير جذري في المفهوم العام، من المصروف الدائم والمهدور على العاقبة في المصاب إلى تثير طاقاته الإنتاجية المتعدّدة. والتطوير هذا وجب إرشاد الدولة إليه بالقدوة والتحقيق العملي. الدولة بحاجة فعلاً للمبادرة الفردية السبّاقة، ترشدها وتقودها بمسؤولية وعزّة وترفّع، وهي تعبئة من المتسكّعين على أبوابها، والمتسكّعون العاملون بمبدأ “الشحاذة” كثيرون.

مبدأ “الشحاذة” هذا يرهق الدولة ويتعب المكلفين ويتنكّر للخالق ببعثرة كرامة وإمكانات بنيه. يجب ان يزول. يجب إبداله بمبدأ الطاقة أو الكفاءة الفاعلة.

المبدأ الجديد لن تأتي به الـ ٤٧ بالمائة من مجموع الجمعيات الأهلية اللبنانية، العامة بعقلية القرون الوسطى، بالنسبة لخدماتها البدائية البسيطة الساذجة.

ولن ينتظر شيء سباق مفيد للطاقة في المصاب من تلك الجمعيات، وهي كثيرة، التي هي من باب الاجتماعيات، تعيق ولا تؤهّل، تدغدغ ولا تفيد، تقف عند الجزئيات وتكتفي بها، وطاقات المصابين متفرّجة أبدًا، ضائعة في اللهاث والبرامج والمشاريع والأقوال وعدم التعاون، لا بل والعنعنات وبعثرة الإمكانات خارج أي تخطيط أو درس. الدولة والمصابون، وكلنا منهم، بحاجة لتلك المبادرات الفردية العنيدة القادرة على القيام بعمل قيادي، نموذجي، فعّال، بنفس طويل، ونظرة بعيدة المدى، ومحبة دائمة لا تضعف، ولا تعاق.